

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٤٣٢

الأربعاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد لي تشينغ
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغينو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1844653 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل ولبنان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جون - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأوافي مجلس الأمن الأمن بمعلومات عن آخر المستجدات في شمالي إسرائيل فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وكما يعلم أعضاء المجلس، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي في ٤ كانون الأول/ديسمبر عن إجراء عملية درع الشمال للكشف عن أنفاق يعتقد أنها تعبر الخط الأزرق من لبنان إلى إسرائيل وتدمير. واليوم، بعد أسبوعين، لا تزال العملية جارية. وخلال تلك الفترة، قامت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بسلسلة من الزيارات التقنية إلى مواقع الأنفاق المشتبه فيها التي حددها جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من الخط الأزرق. واستنادا إلى النتائج التي خلصت إليها القوة، أكدت وجود أربعة أنفاق جنوب الخط الأزرق. كما حددت التقييمات التقنية التي قامت بها القوة المؤقتة أن نفقين على الأقل من هذه الأنفاق - أحدهما بالقرب من المطلة، على مقربة من كفر كلا الواقع شمال الخط الأزرق، والآخر بالقرب من زاريت على مقربة من راميا شمال الخط الأزرق - يعبران الخط الأزرق ويشكلان انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ومنذ البداية، سعت القوة إلى إجراء تقييم دقيق للانتهاكات المزعومة والعمل مع الطرفين للحفاظ على الهدوء السائد على طول الخط الأزرق. وتحقيقا لهذه الغاية، ما برح اللواء ديل كول، رئيس البعثة وقائد القوة المؤقتة، يعمل مع السلطات في إسرائيل ولبنان، بالتنسيق مع المنسقة الخاصة بالنيابة لشؤون لبنان. وعقد اجتماع للآلية الثلاثية الأطراف في ٥ كانون الأول/ديسمبر، حيث جرى تبادل أولي للمعلومات بين الطرفين والتأكيد على التزامهما بتفادي أي تصعيد. واستنادا إلى معلومات إضافية حصلت عليها الأفرقة التقنية التابعة للقوة، عقد رئيس البعثة وقائد القوة عدة اجتماعات مع السلطات اللبنانية، بمن في ذلك الرئيس عون.

إن إجراء تحقيق دقيق لتحديد مسارات الأنفاق المحددة ونقاط منشأها مهمة معقدة. فالأنفاق تمتد لمسافة تتراوح بين ٢٩ و ٤٦ مترا تحت الأرض، ويصعب الكشف عنها، وتقع بالقرب من مناطق حساسة لكلا الطرفين.

ولئن لم يكن للأنفاق فيما يبدو حتى الآن مخارج على الجانب الإسرائيلي، فهي تشكل انتهاكا خطيرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتتصرف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بحكمة - مع الأفرقة التقنية في الميدان - لاستكمال تحقيقاتها بشأن الأنفاق، والعمل مع كلا الطرفين بما يكفل إبطال صلاحية الأنفاق، التي تشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بشكل حاسم وبأمان.

إن هذه مسألة تدعو للقلق الشديد. وطلبت الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، من السلطات اللبنانية أن تكفل اتخاذ إجراءات متابعة عاجلة وفقا لمسؤوليات حكومة لبنان عملا

بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وطلبت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من السلطات اللبنانية العمل مع البعثة لتحديد وتعطيل أي أنفاق تجتاز الخط الأزرق من لبنان انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وأُثني على كل من قوات الدفاع الإسرائيلية والقوات المسلحة اللبنانية لالتزامهما المعلن بمواصلة استخدام ترتيبات الاتصال والتنسيق التي وضعت مع قوة الأمم المتحدة، ولاعتزامهما الحفاظ على الهدوء السائد على طول الخط الأزرق وتجنب أي تصعيد. ومع ذلك، لا يمكن الاستهانة باحتمال سوء التقدير. وذُكر الطرفان بأن الأنشطة الاستفزازية على طول الخط الأزرق وارتفاع نبرة الخطاب التصعيدية تسهم في تهيئة بيئة المخاطر المتزايدة.

ولاحظت القوة بعد ذلك تجمعات للمدنيين في ميس الجبل (القطاع الغربي) بالقرب من الخط الأزرق. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، لاحظت القوة المؤقتة مجموعة من ٣٠ إلى ٥٠ فردا يرتدون ملابس مدنية، بقيادة عضو في برلمان لبنان مجتمعين قرب ميس الجبل، وعبر عدة أفراد الخط الأزرق. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، شارك ٥٠٠ شخص، بمن فيهم أعضاء في البرلمان، في تجمع لمدة سبع ساعات في ميس الجبل. وعبر العديد منهم الخط الأزرق في سياق الاحتجاج.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار الأعمال التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية جنوب الخط الأزرق بالقرب من ميس الجبل، وضع جندي من القوات المسلحة اللبنانية إصبعه على زناد سلاحه ووجهه نحو قوات الدفاع الإسرائيلية. وأدى هذا إلى دفع ما مجموعه سبعة من القوات المسلحة اللبنانية، وتسعة من قوات الدفاع الإسرائيلية إلى اتخاذ مواقع، موجهين أسلحتهم تجاه بعضهم البعض. وكان فرع الاتصال بالقوة المؤقتة موجودا طوال تلك الفترة بالكامل، وتدخل وأفلح في تهدئة الحالة.

ونشرت قوة الأمم المتحدة قوات وأفرقة اتصال إضافية في المناطق الحساسة على طول الخط الأزرق. وستواصل القوة المؤقتة مساعدة الطرفين على الحفاظ على الهدوء والوفاء بالتزاماتهما بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأود أن أعرب عن تقديري للدور الهام المتواصل الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة بقيادة اللواء ديل كول. كما أود أيضا أن أشكر مجلس الأمن على دعمه المستمر للقوة المؤقتة. وسنواصل العمل على إبقاء المجلس على علم بالتطورات ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية اليوم.

على مدى الأسابيع القليلة الماضية شهدنا صورا وأخبارا عن أنفاق اكتُشفت في شمال إسرائيل. وكما أخبرنا وكيل الأمين العام هذا الصباح، أكدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وجود أربعة أنفاق بالقرب من الخط الأزرق، وتحققت حتى الآن بشكل مستقل من أن اثنين من هذه الأنفاق يعبران الخط الأزرق. وقررت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أيضا أن اثنين من هذه الأنفاق يشكلان انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا يمكننا إلا أن نخمن كم سيتم الكشف عنه في الأيام والأسابيع المقبلة. هذه الحقائق لا تقبل الجدل، وينبغي ألا تترك مجالا للشك بشأن الجهة المسؤولة. لقد أخذت الولايات المتحدة تهديدات حزب الله لأمن إسرائيل والشعب الإسرائيلي على ظاهرها، وقد حان الوقت لأن يفعل مجلس الأمن والمجتمع الدولي ذلك أيضا.

لقد قوضت الآراء المتباينة بشأن حزب الله الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم السلام والاستقرار على طول الخط الأزرق بين إسرائيل، لبنان. وتؤدي القوة المؤقتة ومكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان دورا بالغ الأهمية في ضمان السلام والاستقرار. ونحن نهيب بهما أن ينفذا ولايتيهما على نحو استباقي من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم بين إسرائيل ولبنان.

ومن المؤسف، ومن غير المفهوم على حد سواء، أن بعض أعضاء المجلس ينفون التهديد الذي يشكله حزب الله، وقدرته على التصرف كمفسد للهدف الأوسع للمجلس بشأن السلام بين إسرائيل ولبنان. لقد آن الأوان لكي يتصرف مجلس الأمن بوصفه كيانا واحدا وأن يتكلم بصوت واحد – فحزب الله يشكل تهديدا خطيرا وحقيقيا. ويجب أن تكون تلك الحقيقة أساس جميع أعمالنا للمضي قدما ابتداء من اليوم.

ولأولئك الذين لم يقتنعوا بعد بأن حزب الله يشكل تهديدا خطيرا لسلام وأمن إسرائيل، ولبنان، والمنطقة، أسألهم السؤال التالي – أي دليل آخر تحتاجونه؟ هل نسينا العنف في عام ٢٠٠٦؟ ألا نسمع نصر الله يتباهى بمخزوناته الضخمة من الأسلحة الدقيقة وقدرته على الضرب في أي مكان داخل إسرائيل؟ إننا نقدر أن إسرائيل ولبنان أعربا للقوة عن عدم اعتزامهما تصعيد الوضع على طول الخط الأزرق وأنهما ستواصلان العمل مع القوة المؤقتة لتحقيق هذه الغاية.

ونحث كلا الشريكين على مواصلة ممارسة ضبط النفس والاستفادة بصورة كاملة من قدرات الاتصال لدى القوة المؤقتة. إن القوة المؤقتة يجب أن تكون في مركز يتيح لها ممارسة ولايتها على أكمل وجه ممكن. ولكن هل يمكن أن نعرف يقينا أن حزب الله ملتزم بنفس القدر بالحفاظ على السلام والاستقرار؟ الجواب هو كلا، لا يمكننا ذلك. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة جهود إسرائيل الرامية إلى الدفاع عن سيادتها وتؤكد دون شروط حق إسرائيل في الدفاع عن النفس.

إننا ندعو الرئيس ميشال عون والحكومة اللبنانية إلى بذل كل الجهود الممكنة لوقف حفر حزب الله غير المشروع للأنفاق داخل إسرائيل، وضمان عدم تصعيد التوترات أو العنف. ويشمل ذلك توجيه الرئيس عون للقوات المسلحة اللبنانية بالتحرك السريع للتحقيق في مداخل الأنفاق المشتبه بها. وندعو القوة المؤقتة أيضا إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم استخدام منطقة عملياتها للقيام بأنشطة عدائية، وضمان ألا تشكل تلك الأنفاق تهديدا للسلام والأمن. ويجب أن تُزود القوة المؤقتة في لبنان بكافة المعلومات الممكنة ذات الصلة، وبإمكانية الوصول بشكل كامل إلى مواقع الأنفاق المشتبه فيها في جنوب لبنان، إذا كان ذلك من أجل استكمال تقييمها المستقل.

إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة القوات المسلحة اللبنانية باعتبارها المدافع الوحيد المشروع عن لبنان. ونواصل العمل مع الآخرين في المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إلى القوات المسلحة اللبنانية للسماح لها بأداء مهمتها بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وعلى نطاق أوسع، ندعو أيضا إيران وعملاءها إلى وقف انتشار سلوكهم العدواني والاستفزازي في المنطقة، الأمر الذي يشكل تهديدا غير مقبول لإسرائيل والأمن الإقليمي.

ونشكر القوة المؤقتة على دور الاتصال البناء الذي اضطلعت به البعثة بين حكومتي لبنان وإسرائيل لتيسير التواصل الواضح، والحفاظ على الاستقرار على طول الخط الأزرق، وتوثيق تلك الحوادث. بيد أننا نحث البعثة على مواصلة وضعها الأمني المتزايد، وإبراز وجودها في جنوب لبنان، وأن تعمل بهمة وبانتظام على إحاطة مجلس الأمن علما بشأن هذه المسألة ذاتها، الخطيرة جدا والمستمرة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر جان – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية بشأن آخر التطورات على طول الخط الأزرق.

وأود أن أبدأ بالتنويه بالعمل الممتاز الذي يؤديه موظفو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، الذين أبدوا قدرة استثنائية على الاستجابة في الأيام الأخيرة، وجعلوا بالإمكان الحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق. تلك حقيقة ويجب ذكرها.

أولا، أود أن أعرب عن قلقنا البالغ إزاء اكتشاف قوات الدفاع الإسرائيلية لأنفاق داخلة في الأراضي الإسرائيلية، قام بحفرها حزب الله من لبنان، وأكدت القوة ذلك. لقد قلنا بصورة قاطعة، ونكرر ذلك – أن تلك الأنفاق تشكل انتهاكا واضحا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي يدعو إلى وقف الأعمال القتالية على طول الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل. فيجب وقف تلك الأنشطة.

وقد أعربنا عن قلقنا للسلطات اللبنانية، وأدعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات الحذر وضبط النفس. وهذا ضروري، لا سيما في سياق ينطوي على خطر التصعيد الناجم عن سوء الفهم وسوء التفسير، وسوء التقدير، وخطأ التوقعات. إن الحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق، والذي تعمل لأجله قوة الأمم المتحدة يوميا، لا يزال أمرا أساسيا بالنسبة للمنطقة بأسرها. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يحترم كلا الطرفين كافة بنود القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والامتناع عن أي أعمال استفزازية.

وأعلن الرئيس أن السلطات اللبنانية تعي خطورة الحالة، وهي على استعداد للرد على النحو المناسب. ونحن نشجعها على الاستمرار في هذا الاتجاه والتأكد من أن القوات المسلحة اللبنانية قادرة على اتخاذ إجراءات في جانبين رئيسيين: أولا، في إجراء التحقيقات المناسبة بالاشتراك مع القوة المؤقتة، في أعقاب اكتشاف الأنفاق؛ وثانيا، المحافظة على الهدوء وتفادي التصعيد على طول الخط الأزرق.

وانتقل إلى نقطتي الثانية، حيث أود أن أعود إلى تناول قابلية رد فعل قوة الأمم المتحدة المؤقتة والجهود التي تضطلع بها منذ ٤ كانون الأول/ديسمبر لإلقاء الضوء بصورة مستقلة على هذه المسألة. وتحركت القوة فورا بعد الإعلان الإسرائيلي. واضطلعت بتحققها المستقل من الحالة، مما يجعل من المستحيل التشكيك في إعلاناتها بشأن ثبوت انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتأكيد مصداقية تلك الادعاءات. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على حرفية رئيس البعثة، اللواء ستيفانو ديل كول، الذي تمكن من أداء واجباته، مع المحافظة على ثقة جميع الأطراف.

وقد وضعت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تدابير متابعة للقيام رسميا بتتبع مسار الأنفاق، السيد جان – بيير لاكروا، مرة أخرى، أبلغنا القوة على استعداد لاستخدام جميع الصلاحيات المتاحة لها، مع الاحترام الكامل لولايتها، بطبيعة الحال. وندعو السلطات اللبنانية والإسرائيلية، إلى مواصلة التعاون الوثيق مع القوة، فضلا عن حوارهم، ولا سيما في إطار الاجتماعات الثلاثية التي تؤدي دورا حيويا في منع أي تصعيد للحالة على أرض الواقع. ومن المهم أيضا، كما قلت، أن يتمكن الجيش اللبناني من الوصول إلى الموقع، بدعم من اليونيفيل.

وفي هذا السياق، وهذه نقطتي الأخيرة، يظل الإسراع في إنشاء حكومة وحدة وطنية لبنانية متوازن أمرا أساسيا في إطار سياق إقليمي متدهور من أجل تنشيط مؤسسات البلد، وتنفيذ الإصلاحات الضرورية لضمان تعزيز الدولة اللبنانية. إن الأحداث التي وقعت مؤخرا تبرز تلك الحاجة الماسة.

وفي هذا السياق، فإننا نرحب بالجهود التي يبذلها رئيس وزراء لبنان، السيد سعد الحريري، في الاضطلاع بتلك المهام. ونشجع جميع الأطراف اللبنانية على العمل بروح من التوافق. ونكرر فرنسا التزامها بدعم الحكومة المقبلة في لبنان والالتزامات التي تعهدت بها السلطات اللبنانية من أجل تنفيذ القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٧٠١ (٢٠٠٦)، فضلا عن سياسة النأي

بالنفس. إن نأي لبنان بالنفس عن النزاعات الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى أمران ضروريان لاستقراره. كما نشجع لبنان على إعادة إطلاق استراتيجيته الدفاعية الوطنية، تماشيا مع بيانات الرئيس عون. وأخيرا، من المهم أن تكرس الحكومة نفسها للإصلاحات التي يحتاجها لبنان ويتوقعها الشعب اللبناني، وبخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد.

وسنواصل دعم القوات المسلحة اللبنانية من خلال الوحدة العسكرية التابعة لنا في القوة المؤقتة في إطار الإعلانات التي تم التعهد بها في مؤتمر روما الثاني. كما نظل ملتزمين التزاما كاملا بدعم استقرار لبنان من خلال دعمنا الاقتصادي، في أعقاب عقد المؤتمر الاقتصادي من أجل التنمية عبر الإصلاحات الاقتصادية ومع المؤسسات (مؤتمر سيدر) في ٦ نيسان/أبريل.

ولمواجهة هذه الحالة، ينبغي أن تكون استجابتنا مزدوجة: في المستقبل القريب، يجب علينا كفالة الهدوء وإبراز الأنفاق التي تم الكشف عنها، بالتعاون مع السلطات اللبنانية والقوة المؤقتة، من أجل مواصلة إجراءات التحقيق؛ وفي الأجل الطويل، يجب أن نستمر في تقديم الدعم، إلى جانب شركائنا الدوليين، إلى القوات المسلحة اللبنانية والدولة اللبنانية لتمكينها من التصدي للتحدي الحاسم المتمثل في السيطرة على كامل الأراضي اللبنانية وتحقيق استقرار الخط الأزرق. ومن الضروري أن يبقى المجلس متحدا من أجل الإسهام في تحقيق هذين الهدفين. وبوسع المجلس أن يعول على التزام فرنسا الكامل بتحقيق تلك الغاية.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، نشكر بداية وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لاكروا، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم، والتي تعتبر الثانية حول نفس الموضوع في أقل من أسبوع. الشكر موصول كذلك إلى مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان وإلى جميع العاملين وأفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). خاصة في إطار المساعي المبذولة من قبل قائد القوة الجنرال ستيفانو ديل كول، لاحتواء الأزمة الحالية وتجنيب المنطقة أي تصعيد متعمد.

نشيد بالتفاعل المميز للحكومة اللبنانية في تسوية ومتابعة الأزمة منذ بروزها،والذي يتجسد بإعلان رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون، عن التزام لبنان بمعالجة المشكلة وإزالة أسبابها، خاصة وأن تلك الحادثة واقعيا، لا ترقى إلى أن تهدد الأمن والسلم في المنطقة؛ وتمسُك الرئيس بتنفيذ أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وحرصه على المحافظة على الاستقرار في الجنوب، ورفضه أي ممارسات يمكن أن تؤدي إلى توتر الوضع على الحدود.

يعيش لبنان ولعقود من الزمن في مواجهة استفزازات إسرائيلية مستمرة، ولعل آخرها محاولة إسرائيل تضخيم المسألة الحالية إعلاميا وسياسيا، وحتى عسكريا، على إثر التهديدات باستخدام الوسائل العسكرية لتدمير تلك الأنفاق،في حين أن الانتهاكات الإسرائيلية على السيادة اللبنانية، مستمره دون هوادة وبشكل شبه يومي.

إن انعقاد هذه الجلسة المفتوحة يمنحنا فرصة لكي نعكس الواقع الخطير الذي يواجه لبنان في ظل تنامي عدد، وتعاظم حدة، تلك الانتهاكات الإسرائيلية،لا سيما وأن الجيش الإسرائيلي هو من يرتكبها، دون أي اعتبار لسلامة المدنيين واستقرار المنطقة الهش. وللأسف لم تجدِ مطالبات المجتمع الدولي ومحاولات اليونيفيل نفعا بوقف تلك الانتهاكات. بل وإذا ما اعتبرنا الانتهاكات المتزايدة لسلاح الجو الإسرائيلي خلال الآونة الأخيرة مؤشرا، فمن المتوقع أن نرى ازديادا لتلك الخروقات خلال الفترة المقبلة.

ففي حين أن أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والأهم من ذلك السيادة اللبنانية، يُنتهكان بصورة شبه يومية، وهو أمر مثبت بالأرقام والصور من قبل الحكومة اللبنانية وتقارير الأمين العام،إلا أننا لم نجد أي مطالبات لعقد جلسة طارئة من أجل

مناقشة تلك الانتهاكات الإسرائيلية، التي تفوق برأينا خطورتها، خطورة المسألة قيد النقاش اليوم،وتُعتبر ذات مبرر، وتستحق لأن تعقد من أجل مناقشتها العديد من الجلسات المفتوحة. فعلى سبيل المثال، وصل عدد الانتهاكات الجوية خلال الأربعة أشهر الماضية فقط، إلى ٥٥٠ انتهاكا، وبلغ مجموع ساعات التحليق فيها أكثر من ٢ ٠٠٠ ساعة.

لم تقف الانتهاكات الإسرائيلية عند هذا الحد. فقد بلغ الابتكار الإسرائيلي، في التنوع بتلك الانتهاكات، مستويات جديدة عبر الرصد الإلكتروني وأنشطة التجسس والمراقبة، من خلال البنية التحتية التي تنشرها جنوب الخط الأزرق وعلى امتداده، بواسطة الأجهزة التي وضعتها على الأراضي اللبنانية،وذلك في ظل الحرب الإلكترونية التي تشنها إسرائيل ضد لبنان، عبر الزيادة الملحوظة في عدد الأبراج وأجهزة الرصد والمراقبة، التي تهدف إلى القرصنة والتجسس على كافة شبكات الاتصالات والمعلوماتية اللبنانية، بما في ذلك المس بخصوصية المواطنين اللبنانيين.

نجدد إدانتنا للاعتداءات الإسرائيلية على السيادة اللبنانية برا وجوا وبحرا. نؤكد دعمنا لموقف لبنان في مطالبته المجتمع الدولي تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي يستند إلى القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) عبر وضع حد نهائي لانتهاكات إسرائيل، ولتهديداتها الدائمة للبنان، ولمنشآته المدنية وبنيته التحتية.

ونشير هنا إلى البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية اللبنانية صباح هذا اليوم بتجديد الموقف الثابت للالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن ما استعرضناه من خروقات إسرائيلية لم يشمل الانتهاك الأكبر المتمثل في استمرار احتلالها لأراضي لبنانية. ونؤكد هنا على حق لبنان المشروع في إنهاء الاحتلال واستعادة أراضيه، مثل مزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية والجزء اللبناني من قرية الغجر؛ وحقه في مقاومة أي اعتداء بالوسائل المشروعة؛ والتأكيد على أهمية وضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، التي هي حق أقرته المواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي؛ وعدم اعتبار العمل المقاوم عملا إرهابيا.

وبالرغم من عدم وجود وقف إطلاق نار دائم، وهو ما يعود بالدرجة الأولى إلى إصرار إسرائيل على مواصلة خروقاتها، فإننا نرحب بحالة الهدوء المستمرة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي لم يكن لها أن تتحقق لولا تعاون قوات الأمن اللبنانية الوثيق مع القوة المؤقتة لتنفيذ التزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهو ما يبدو جليا من خلال زيادة عدد الدوريات المشتركة.

ونحث هنا جميع الأطراف على استخدام القنوات القائمة، بما في ذلك اللجنة الثلاثية، لمعالجة الشواغل والمشاكل الواقعة على الشريط الحدودي. كما ندعو الأطراف إلى مواصلة تعاونها وتنسيقها في إطار هذه اللجنة لتجاوز أي خلافات قد تكون وصفة لأي مواجهات مسلحة.

وفي هذا الإطار، نشيد بالمكتسبات التي حققتها قوات الأمن اللبنانية طوال الفترة الماضية، سواء كان ذلك على طول الخط الأزرق أو في عموم لبنان. ونرحب هنا بمواصلة الجيش اللبناني تعزيز الأمن على طول الحدود في إطار بسط سيطرة على الحكومة على كامل الأراضي اللبنانية، ولما لذلك من عامل مساند للحكومة اللبنانية لتمكينها من النهوض باستحقاقات لبنان الدولية، وعلى رأسها مؤتمر روما لدعم الجيش ومؤتمر باريس لدعم الاقتصاد اللبناني، اللذان أكدا على التزام المجتمع الدولي باستقرار وازدهار لبنان.

ونجدد دعمنا للحكومة اللبنانية في مواصلة سياسة النأي بالنفس عن النزاعات التي تحيط بلبنان تماشيا مع إعلان بعبدا لعام ٢٠١٢.

ختاما، نجدد تضامن الكويت الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي له ولحكومته ولكافة مؤسسات الدستورية، بما يحفظ الوحدة الوطنية اللبنانية وأمن واستقرار لبنان وسيادته على كامل أراضيه.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشارك الزملاء الآخرين تقديم الشكر لوكيل الأمين العام، جان - بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية.

كما أود أن أشارك الزملاء الآخرين التوضيح بأن المملكة المتحدة أيضا تدين شق حزب الله للأنفاق المؤدية إلى إسرائيل. وكما ذكر آخرون، فإن حزب الله ينتهك انتهاكا واضحا القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فهو يهدد إسرائيل وأمن لبنان والاستقرار الإقليمي. ونحن على بينة من أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد حزب الله وسائر جماعات الميليشيات المسلحة التي تعرض أمن إسرائيل للخطر. ولجميع الإسرائيليين وجميع اللبنانيين الحق في العيش بسلام وبدون خوف على أمنهم. وكما ذكر متكلمون آخرون، فقد شهدنا لفترة طويلة للغاية حزب الله وهو يتجاهل تجاهلا صارخا قرارات الأمم المتحدة. ولا يزال يشكل مصادر للقلق البالغ استمرار حيازته للأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة اللبنانية، وما تفيد به تقارير عن محاولاته الحصول على قدرات خطيرة جديدة في مجال القذائف وبياناته التي تهدد إسرائيل. وبدون وضع حد لأنشطة حزب الله غير القانونية في لبنان والمنطقة، فإننا سنظل نرى الاستقرار الإقليمي معرضا للخطر.

إن المملكة المتحدة تسلم بأهمية الأعمال التي ظلت تضطلع بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على مدى الأعوام الـ ١٢ الماضية للمحافظة على الهدوء والاستقرار على طول الخط الأزرق. ونشيد بالدول التي قدمت القادة والجنود لقوة الأمم المتحدة المؤقتة طوال تلك الفترة. ويؤكد وجود الأنفاق على أهمية كفالة أن تكون ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة فعالة وقوية وتحظى بإمكانية الوصول الكامل إلى جميع مناطق عملياتها. وندين أية محاولات لتقييد حرية تنقل القوة المؤقتة. وندرك أن هناك مشكلة الوصول إلى الممتلكات الخاصة في سياق التحقيق في أماكن الأنفاق. وندرك أن تلك المشكلة يمكن أن تكون صعبا، ولكن ليس من المستحيل حلها. ونتطلع إلى إيجاد حل عملي. ونرحب برد القوة المؤقتة وبإجراءاتها لرصد الحالة والحفاظ على الهدوء، بما في ذلك بنشر قوات إضافية وأفرقة اتصال في المناطق الحساسة على طول الخط الأزرق. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن تواصل لقوة المؤقتة التنسيق بشكل وثيق مع السلطات اللبنانية والإسرائيلية.

ونناشد الدولة اللبنانية، ولا سيما القوات المسلحة اللبنانية - بوصفها المدافع الوحيد والشرعي عن لبنان - العمل بشكل وثيق مع قوة الأمم المتحدة، واتخاذ الإجراءات المناسبة، على سبيل الاستعجال، من أجل تحييد الأنفاق. ونشجع إسرائيل على مواصلة تزويد القوة المؤقتة، إلى أقصى حد ممكن، بأية معلومات من شأنها أن تساعد القوة المؤقتة والجيش اللبناني في اتخاذ الإجراءات. وحيث تكون هناك صعوبات، فإننا نحث جميع الأطراف على العمل معا بصورة بناءة للتغلب على هذه الصعوبات. وليس من مصلحة أي جانب من الجانبين تفاقم هذه الحالة.

وما برحت المملكة المتحدة واضحة في العديد من المناسبات في المجلس بأنها تدين الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية - سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو. فتلك الأعمال تؤدي إلى تقويض الثقة والاستقرار. وندعو إلى الاحترام الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي ذلك الصدد، ترحب المملكة المتحدة بالالتزامات التي قطعتها كلتا إسرائيل ولبنان، بما في ذلك البيان الأخير الصادر عن وزارة الخارجية اللبنانية بشأن التنفيذ الكامل للقرار الأخير ورفض قبول أية انتهاكات واحترام

الخط الأزرق. وأخيرا، فإن المملكة المتحدة تدعو جميع الأطراف إلى مواصلة الوفاء بالتزاماتها، وإلى تجنب الأعمال والتصريحات التي يمكن أن تزعزع استقرار الحالة والمنطقة.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح هذا اليوم. إن التطورات الأخيرة على طول الخط الأزرق تبعث على القلق فعلا، لأنها تهدد سلامة أراضي إسرائيل واستقرار لبنان.

ونشعر ببالغ القلق حيال اكتشاف الأنفاق على الأرض الإسرائيلية. ونشير إلى أنه حدد ما مجموعه أربعة أنفاق وأن تلك الأنفاق شقت من الجانب اللبناني. وتشكل الأنفاق التي تعبر الحدود الإسرائيلية اللبنانية انتهاكا واضحا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومن الأهمية بمكان أن تجرى الآن المزيد من التحقيقات التقنية بصورة مستقلة ووفقا لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويجب أن تكفل السلطات اللبنانية اتخاذ إجراءات متابعة عاجلة وفقا لمسؤولياتها عملا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومن الأهمية البالغة بمكان أن ترصد قوة الأمم المتحدة انتهاكات القرارات وتبلغ عن هذه الانتهاكات، وينبغي إبقاء مجلس الأمن على علم بها. إننا ندين جميع انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من كلا الجانبين، بما في ذلك الانتهاكات الإسرائيلية شبه اليومية تقريبا للمجال الجوي اللبناني.

وندعو جميع الأطراف حاليا إلى إبداء ضبط النفس ونزع فتيل التوترات. وتضطلع قوة الأمم المتحدة بدور هام في الحفاظ على السلام في لبنان وفي المنطقة ككل. ونشيد بكون القوة المؤقتة كثفت جهودها حاليا للحفاظ على الاستقرار، ونؤكد على أهمية تعاون القوة المؤقتة الوثيق مع الجيش اللبناني وقوات الدفاع الإسرائيلية. ومن الأهمية الالغة بمكان تجنب أية حالات سوء فهم قد تؤدي إلى التصعيد. ولذلك نناشد الأطراف الاستفادة الكاملة من الاتصال والتنسيق مع القوة المؤقتة ومن الآليات الثلاثية في التخفيف من حدة التوترات.

ولا تزال قدرات حزب الله شبه العسكرية خطرا واضحا على الاستقرار في لبنان وفي أماكن أخرى. ويجب الإسراع بتنفيذ أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما في ذلك الحكم المتعلق بنزع سلاح جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

ونرحب بالبوادر الإيجابية التي تفيد بأن من المقرر أن تشكل الحكومة اللبنانية قريبا. وذلك أمر لازم للبنان لكي يتمكن من اتخاذ خطوات نحو تحقيق مستقبل مستقر وآمن من الناحيتين السياسية والاقتصادية. ونرحب بتجديد الرئيس عون التزامه بوضع استراتيجية للدفاع الوطني حالما تشكل الحكومة. ونشجع القادة السياسيين على دعم الرئيس في ذلك المسعى. إن بناء قدرات الجيش اللبناني أمر هام ويتطلب المزيد من التركيز.

ونشجع بقوة على مواصلة بذل جهود في هذا الصدد، بما في ذلك في القطاع البحري، من أجل التمكين من خفض العنصر البحري في القوة المؤقتة مستقبلا خفضا تدريجيا وبطريقة محكومة. ونشجع أيضا زيادة الجهود الرامية إلى كفالة مباشرة الفوج النموذجي التابع للجيش اللبناني المنتشر في جنوب لبنان لأعماله في أقرب وقت ممكن.

وهناك وحدة كاملة في دعم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، كما تدل على ذلك المؤتمرات الرفيعة المستوى التي عُقدت في روما وباريس وبروكسل في وقت سابق من هذا العام. ويجب على المجتمع الدولي الآن مواصلة مساعدة لبنان في الوفاء بالتزاماته والاستفادة من نتائج هذه المؤتمرات. إن لبنان يجب أن يواصل السير في طريقه نحو تحقيق الاستقرار والسلام. وهذا أمر مهم ليس للبنان فحسب، بل للمنطقة برمتها.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، نشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية المفصلة. وأود بداية أيضا أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان منذ اكتشاف الأنفاق. ونثني بصفة خاصة على القيادة القديرة لقائد القوة اللواء ديل كول

لقد أتيحت لنا فرصة لمناقشة هذه المسألة في مشاورات مغلقة في الأسبوع الماضي. ولذلك، أود إعادة التأكيد على ثلاث نقاط اليوم: أولا، إدانتنا للأنفاق؛ وثانيا، تقديرنا لدور قوة الأمم المتحدة والخطوات اللازمة للمضي قدما؛ وثالثا، الحاجة إلى التوصل إلى حل مستدام.

أولا، بشأن أنفاق حزب الله، تعرب مملكة هولندا عن بالغ قلقها إزاء اكتشاف أربعة أنفاق - شيدها حزب الله - أسفل الحدود الشمالية لإسرائيل مع لبنان. وندين بشدة أنشطة بناء الأنفاق هذه، والتي تشكل جزءا من الأنشطة غير المشروعة والمزعزعة للاستقرار التي يضطلع بها حزب الله في لبنان وفي المنطقة. إن أعمال حزب الله تشكل انتهاكا صارخا للسيادة الإسرائيلية والقانون الدولي، على نحو ما يرد في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وهذه الأنفاق تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي.

ونحن نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، في حدود القانون الدولي، ونشدد على أن الشواغل الأمنية لإسرائيل مشروعة. ونؤيد الرد الإسرائيلي المتمثل في تدمير هذه الأنفاق، التي كانت تمتد إلى داخل الأراضي الإسرائيلية على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. ومن الواضح أنه يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما المجلس، أخذ مسألة الأنفاق هذه على محمل الجد.

ويقودني ذلك إلى النقطة الثانية، بشأن دور قوة الأمم المتحدة والخطوات اللازمة للمضي قدما. إننا نعرب عن بالغ تقديرنا ودعمنا لدور قوة الأمم المتحدة والإجراءات الاستباقية التي اتخذتها منذ اكتشاف الأنفاق. وتعكف قوة الأمم المتحدة على التحقق من الأنفاق على الجانب الإسرائيلي وقد خلصت حتى الآن إلى أن اثنين من الأنفاق الأربعة يجتازان فعلا الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وتمكنت قوة الأمم المتحدة من خفض حدة التوترات. وبالقيام بذلك، أثبتت الآلية الثلاثية الأطراف مرة أخرى قيمتها المضافة. وتجري قوة الأمم المتحدة اتصالات وثيقة أيضا مع السلطات اللبنانية. وقد بعث الجيش اللبناني برسالة واضحة جدا بشأن ضرورة إجراء تحقيق على الجانب الشمالي من الخط الأزرق.

ونرى أنه يتعين تنفيذ الخطوات التالية:

كخطوة أولى، يجب على الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني أخذ هذه المسألة على محمل الجد تماما والتصرف بمسؤولية. لقد مضى حتى الآن أكثر من أسبوعين منذ اكتشاف أول نفق. وعليه، فإن ثمة حاجة ملحة إلى إجراء تحقيق بشأن نقاط البدء المزعومة للأنفاق على الجانب اللبناني من الخط الأزرق. ونرحب بالإعلان عن استعداد الحكومة اللبنانية للتعاون والسماح بالوصول إلى نقاط البدء المزعومة للأنفاق. وندعو الحكومة اللبنانية إلى الوفاء بالتزامها. وينبغي أن يضطلع الجيش اللبناني بعمليات التفتيش في أقرب وقت ممكن، بالتعاون الوثيق مع قوة الأمم المتحدة. ونتطلع إلى الحصول على مزيد من المعلومات وإلى انتهاء قوة الأمم المتحدة من تحقيقاتها.

وتتمثل الخطوة الثانية في ضرورة الاحترام التام للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وعلى الرغم من أن الحالة الراهنة هادئة نسبيا وأنه أمكن منع التصعيد حتى الآن، لا تزال الانتهاكات على جانبي الخط الأزرق أمرا متكررا. ولذلك، ندعو الجانبين إلى الحفاظ على هذا الهدوء من خلال الاحترام والتنفيذ الكاملين لكلا القرارين.

وتتمثل النقطة الثالثة بشأن ضرورة إيجاد حل مستدام في أننا نرى أن الحالة الراهنة تؤكد مجددا الحاجة إلى مثل هذا الحل. ويشمل ذلك، أولا، تشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان دون مزيد من التأخير؛ وثانيا، وضع استراتيجية دفاعية وطنية في لبنان؛ وثالثا، تجديد الالتزام الواضح بالتنفيذ الكامل لسياسة النأي بالنفس التي تتبعها الحكومة اللبنانية. وفي هذا السياق، ينبغي لحزب الله أن ينهي أنشطته غير القانونية والمزعزعة للاستقرار.

ويجب أن يكون ذلك مصحوبا باستمرار الدعم الدولي المقدم إلى لبنان، بما في ذلك لإجراء الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تشتد الحاجة إليها ولجهود تعزيز الجيش اللبناني.

في الختام، ستواصل مملكة هولندا القيام بدورها في مساعدة لبنان على هذا الطريق. وحكومة بلدي منخرطة في شراكة طويلة الأمد مع ذلك البلد الجميل، وسنواصل بذل قصارى جهدنا كي نكون صديقا حقيقيا للشعب اللبناني.

السيد لي شنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود بداية أن أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

إن استقرار الحالة في لبنان يفضي إلى تشجيع السلام والاستقرار بوجه عام في المنطقة. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية في لبنان إلى مواصلة تعزيز الحوار والتعاون وتمتين الوحدة. وتشيد الصين بجهود لبنان الرامية إلى الدفع قدما بعملية تشكيل مجلس الوزراء.

وتتابع الصين عن كثب التطورات على طول الخط الأزرق، وتحيط علما بالأعمال المتعلقة ببناء الأنفاق. ونأمل أن تعمل البلدان المعنية بشكل وثيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لإجراء تحقيق شامل وموضوعي ومحايد. وتعرب الصين عن تقديرها للاستجابة السريعة من جانب إدارة عمليات حفظ السلام والقوة المؤقتة، متمثلة في التنسيق الفعال والتواصل مع الأطراف المعنية بغية الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

وفي ضوء الحالة الراهنة، تدعو الصين لبنان وإسرائيل إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس للحيلولة دون أي تصعيد للتوترات. وينبغي للجانبين التركيز على صون السلام والاستقرار الإقليميين والكف عن الخطاب المنطوي على اتهامات والالتزام جديا باتفاق وقف الأعمال العدائية والتنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة البلدان المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية وأن يواصل دعم لبنان في بناء قدراته الأمنية وقدراته في مجال مراقبة الحدود.

ويجب على الطرفين الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية حتى لا تؤدي إلى تفاقم الوضع. وينبغي لمجلس الأمن أن يمارس تأثيرا إيجابيا بهدف تشجيع لبنان وإسرائيل على استخدام الحوار والتشاور حتى يتسنى لهما معالجة خلافاتها بصورة سليمة.

وما زالت قوة الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في الحفاظ على الهدوء بصفة عامة في منطقة البعثة على طول الخط الأزرق، وهو أمر تقدره الصين. وينبغي لقوة الأمم المتحدة مواصلة إتاحة الفرصة كاملة للآلية الثلاثية الأطراف للقيام بدورها في تشجيع وتعزيز الحوار بين إسرائيل ولبنان بغية تخفيف حدة الحالة المتوترة الراهنة. وستواصل الصين، بصفتها أحد البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة، تقديم الدعم الكامل لعمل البعثة.

إن الصين تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في صون السلام والاستقرار الإقليميين.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية الثاقبة بشأن التطورات المتعلقة بالأنفاق على طول الخط الأزرق. إن الأنفاق التي تم اكتشافها تمثل انتهاكا واضحا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويسرنا أن نسمع اليوم أنه يجري إغلاقها. ونحن

مقتنعون بأنه ينبغي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والأفرقة التقنية القيام بعمليات تفتيش شاملة جنوب الخط الأزرق لمنع أي نشاط مماثل في هذه المنطقة في المستقبل.

ونقدر الجهود التي يبذلها قائد القوة المؤقتة ديل كول لتهدئة الحالة على الحدود بين لبنان وإسرائيل. ونقدر أيضا الاجتماعات التي عُقدت مع الرئيس اللبناني ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري في بيروت. ومن دواعي سرورنا أن نسمع أن الحالة العامة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة هادئة وأن البعثة تعمل مع جميع المحاورين للحفاظ على الاستقرار العام. ولذلك، يجب أن نواصل دعم الجهود التي تبذلها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لرصد الحالة على طول الخط الأزرق. ويجب أن تتاح لها إمكانية الوصول بشكل كامل إلى جميع المواقع على طول هذا الخط. كما نناشد جميع الأطراف تخفيف حدة الخطاب.

وينبغي لحفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة مواصلة زيادة دورياتهم على طول الخط الأزرق، جنبا إلى جنب مع الجيش اللبناني، وذلك للحفاظ على الاستقرار العام وتجنب أي سوء فهم قد يؤدي إلى التصعيد. ونطلب أن يظل قائد القوة على اتصال وثيق مع كل من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي.

ولذا يتعين على جميع الأطراف أن تستفيد من الحوار الذي تشرف عليه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وجهودها التنسيقية وآلياتها الثلاثية الأطراف في تخفيف حدة التوترات.

ونشارك الآخرين في حث جميع الأطراف على منع حدوث انتهاكات للخط الأزرق تحت أي ظرف من الظروف. ويتعين على الجيش اللبناني أن يواصل توسيع سيادة الدولة وسيطرتها على جميع أنحاء البلد، وأن يحاول الحفاظ على وقف دائم لإطلاق النار. وينبغي لتل أبيب وبيروت كليهما الامتثال بدقة لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتقديم المساعدة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة للوفاء بالولاية المنوطة بها.

إن كازاخستان تدعم سلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الهدنة العامة بين إسرائيل ولبنان المبرم في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩، استنادا إلى الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وندين انتهاكات إسرائيل المتعددة والمستمرة لسلامة أراضي لبنان الإقليمية، التي يجب أن تتوقف على الفور. ونعيد تأكيد حق إسرائيل في الحماية، ولكن في الوقت نفسه يجب أن تتقيد إسرائيل بالحدود المرسومة وخطوط الحدود الأخرى.

ويسعدنا أن نعلم أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان يواصلان الانخراط مع السلطات اللبنانية من أجل كفالة المتابعة المناسبة لمؤتمر روما الثاني، الذي عقد في آذار/مارس، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ضمان التزام لبنان بزيادة قوام ووجود القوات المسلحة اللبنانية في منطقة عمليات القوة المؤقتة من خلال نشر كتيبتها النموذجية، وبناء قدرة القوات البحرية اللبنانية.

وأخيرا، فإن هذه التدابير الهامة يجب أن تتواصل وأن يدعمها المجلس والمجتمع الدولي قاطبة. إن كازاخستان حريصة على تقديم مساهمة حقيقية، ولذلك فقد نشرنا، قبل شهرين، وحدة لحفظ السلام ضمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وإذ تشارف فترة عضويتنا نهايتها، فإن هذه هي آخر مرة تتناول فيها كازاخستان هذه المسألة بوصفها عضوا في المجلس. ونود أن نؤكد للمجلس بأن التزامنا بهذا البند من جدول الأعمال سيكون ثابتا إذ نواصل دعم قائد القوة والبعثة في المستقبل.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد جلسة اليوم وبالإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها السيد لاكروا.

ترصد بيرو بعناية الأحداث المقلقة التي نجمت عن اكتشاف أنفاق يزعم أن حزب الله حفرها تحت الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان. يجب أولا أن نعترف، في ذلك الصدد، بحق إسرائيل

المشروع في الدفاع عن نفسها ضد التهديدات أو الانتهاكات التي يتعرض لها أمنها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونحن نعتقد، في هذه الحالة، أنه ينبغي للأمر أن ينطوي على إغلاق الأنفاق، وتجنب المزيد من التصعيد أو الحالات الإشكالية والحصول على إيضاحات لهذه المسألة.

ونؤكد على مدى أهمية احترام السلطات اللبنانية والإسرائيلية كليهما للخط الأزرق احتراما كاملا، وفقا لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونشدد كذلك على أهمية أن تمارس الحكومة اللبنانية سيطرة كاملة على جميع أراضيها وألا يسمح فيها بوجود أي أسلحة أو سلطة غير سلطة الدولة اللبنانية ذاتها، وفقا لاتفاق الطائف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونود أن نسلط الضوء على الدور الهام الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في منع حدوث أي حوادث محتملة بين القوات المسلحة الإسرائيلية واللبنانية في الوقت الذي تتم فيه عملية تدمير جميع الأنفاق. وقد أحطنا علما بالتحقيقات التي أجرتها البعثة مؤكدة وجود أربعة أنفاق، يعبر اثنان منها تحت الخط الأزرق في انتهاك واضح للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونشدد على أهمية إجراء هذه التحقيقات بطريقة مستقلة وفي الوقت المناسب، فضلا عن كفالة أن تزود القوة بالموارد الكافية لهذا الغرض، بالإضافة إلى التعاون بين السلطات والقوات المسلحة في كلا البلدين. ونشدد كذلك على ضرورة ممارسة الطرفين ضبط النفس، مع مراعاة خطورة المسألة المطروحة، وإعادة تأكيد التزامهما بالتقيد الصارم باتفاق الطائف والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، من بين أمور أخرى، فضلا عن الاحترام الكامل للخط الأزرق.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد جون - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية المفصلة. ونرحب أيضا بمشاركة الممثلين الدائمين لإسرائيل ولبنان في جلسة اليوم.

ونود أن نشير، في البداية، إلى أن الاتحاد الروسي احتفظ تاريخيا بعلاقات احترام متبادل ودية وبناءة مع كل من لبنان وإسرائيل. ولذلك، فإننا نؤيد حق كلتا الدولتين في التطور السلمي من دون المساس بأمنهما الوطنيين أو انتهاك سيادتهما. ولذلك نعتقد اعتقادا راسخا بأن الحفاظ على مناخ هادئ على الخط الفاصل بين لبنان وإسرائيل أمر ضروري ليس فقط لمنع أي تصعيد في المنطقة، بل لضمان الاستقرار على نطاق أوسع. إن إحدى أكثر أفضل بعثاتنا منتشرة على طول الخط الأزرق، وهي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي يعمل حفظة السلام فيها في ظروف صعبة، بالنظر إلى الأزمة الأمنية العامة في الشرق الأوسط. وقد ظلت روسيا على اتصال وثيق مع كل من اللبنانيين والإسرائيليين، فضلا عن موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالأحداث الجارية حاليا. وفيما يتعلق بالحالة التي نشأت جراء اكتشاف هذه الأنفاق، التي أكدت وجودها قوة الأمم المتحدة في الأيام القليلة الماضية، فإننا نود التركيز بشكل أساسي على النقاط التالية.

على الرغم من أننا نتفهم قلق الجميع، فإننا نعتقد أنه يجب أن تمتنع جميع الأطراف، حرصا على الاستقرار، عن المجادلات العاطفية. ومن المهم أن تنخرط جميع الأطراف الآن وعلى الفور في حوار مهني بناء بهدف القضاء على النقاط الخلافية. إن هناك فرصا لذلك الأمر في سياق النزاع الإسرائيلي - اللبناني. فالآلية الثلاثية في الناقورة من أجل منع وتسوية الحوادث تعمل بشكل جيد.

وقد أخذنا بعين الاعتبار أيضا استنتاجات بعثة الأمم المتحدة المؤقتة الأولية عن انتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحن نرى أنه يجب أن تتوقف جميع الانتهاكات لأحكام ذلك القرار من كلا الجانبين. ويعني ذلك جميعها. فلا يمكننا أن ننتهج نهجا انتقائيا في تنفيذ القرار. وفيما يتعلق بإطلاق الجيش الإسرائيلي عمليته العسكرية "درع الشمال"، فإننا بطبيعة الحال نعترف

بحق إسرائيل في الدفاع عن أمنها الوطني، بما في ذلك من خلال منع أي اختراق غير قانوني لأراضيها من قبل أي شخص. غير أننا نأمل في ألا تتعارض الإجراءات المتخذة في هذا الصدد، مع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي يحدد قواعد سلوك الأطراف في منطقة الخط الأزرق، الذي لا يشكل حدودا معترفا بها دوليا. فالالتزامات المتعلقة به ملزمة فقط للطرفين فيما بينهما.

ونرحب بالرسائل الواضحة من قيادة كلا الدولتين التي تشمل إشارات إلى أنهما لا تنويان الانخراط في مواجهة مباشرة. وقد سمعنا رسالة مماثلة خلال الحوار بين الرئيس فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء نتنياهو. وقد أعاد الرئيس عون، متحدثا باسم الجانب اللبناني، تأكيد التزامه بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأعرب عن استعداده لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لحل المشكلة استنادا إلى توضيح جميع الظروف. ونود أن نشدد على أهمية رؤية الطرفين كليهما وهما يبديان شعورا بالمسؤولية وضبط النفس وتجنب الخطوات الاستفزازية والتصريحات التحريضية التي قد تفاقم الحالة المتوترة أصلا في الشرق الأوسط.

وبغض النظر عن ذلك، فإننا نود أن نركز على أن مشكلة الأنفاق يجب ألا تصبح سببا في التوصل إلى استنتاجات متسرعة بشأن عمل قوة الأمم المتحدة. ولا ينبغي أن تخضع البعثة لتطلعات مسيسة لا علاقة لها بتحسين فعاليتها. إن أي جهود ترمي إلى تقويض قدرة البعثة ستكون غير مقبولة، حيث أن لعمل قوات حفظ السلام التابعة لها تأثيرا على الاستقرار، لا على طول الخط الأزرق الذي يفصل بين لبنان وإسرائيل فحسب، بل داخل لبنان نفسه وفي الشرق الأوسط بصفة عامة. ونود أن نشدد على أن جميع الخلافات التي تنشأ إما في منطقة الخط الأزرق أو فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المتعلق بلبنان يجب أن تعالج من خلال حوار سياسي ومشاورات، كما توضح سائر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فالحقيقة هي أن ما يجري في هذا الجزء من الشرق الأوسط هو نتاج العديد من سنوات النزاع والأزمات والحروب.

وتحقيق استقرار الحالة يتطلب تعاون الدول المعنية بغية زيادة الثقة واستئناف الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود التي أخذت الكلمة قبلي في الإعراب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وفي الترحيب بحضور السيد جون – بيير لاكروا وتقديم الشكر له على المعلومات المفصلة التي قدمها لنا بشأن آخر التطورات فيما يتعلق بالحالة المتوترة الراهنة بالقرب من الخط الأزرق.

وفي ضوء تأكيد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لوجود أنفاق جنوب الخط الأزرق وبدء عملية عسكرية واسعة النطاق أعلنتها القوات المسلحة الإسرائيلية بهدف تدمير عدة أنفاق محفورة من لبنان إلى إسرائيل، تعرب حكومة غينيا الاستوائية عن بالغ قلقها إزاء الاستقرار في المنطقة على نحو عام.

وتحميل قوات الدفاع الإسرائيلية مسؤولية حفر الأنفاق لحزب الله قد قرع طبول الحرب في الجليل الأعلى. وتتزايد حدة التوترات ومعها مخاطر سوء التقدير التي يمكن أن تتحول إلى مواجهات بين دوريات الجيش اللبناني وقوات الدفاع الإسرائيلية، التي تتصارع بالفعل في تلك المناطق.

وإذ نضع في اعتبارنا أن الأنفاق المكتشفة قد حُفرت من منازل في القرى اللبنانية، وإن كانت النية الحقيقية لمرتكبيها هي استخدامها للتسلل إلى إسرائيل وشن هجمات ضد الخصم، فمن الواضح أن الأنفاق تشكل خطرا على أمن السكان الإسرائيليين والسكان المدنيين اللبنانيين وتمثل انتهاكا سافرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي يدعو الطرفين إلى الالتزام بوقف دائم لإطلاق

النار على طول الخط الأزرق. وفي ذلك السياق، يود وفد بلدي أن يشدد على أهمية ضمان الاستقرار على الحدود وفي المنطقة في امتثال صارم للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ونثني على رئيس البعثة وقائد القوة المؤقتة اللواء ستيفانو ديل كول على الجهود التي يبذلها. لقد تواصل مع الجانبين على أعلى مستوى للحفاظ على قنوات اتصال واضحة وذات مصداقية من أجل تجنب سوء الفهم بشأن هذه المسألة الحساسة. ونحث مرة أخرى السلطات اللبنانية والإسرائيلية على إيلاء الأولوية لتعاونها الوثيق مع قوة الأمم المتحدة ولاستخدام آليات اتصال القوة وتنسيقها والآلية الثلاثية للتخفيف من حدة التوتر.

إن المسؤولية عن أمن ورفاه السكان على جانبي الخط الأزرق تقع في نهاية المطاف على عاتق حكومتي إسرائيل ولبنان. لذلك نعتقد أنه قبل اللجوء إلى القوة، يجب أن تكون الأولوية هي الحفاظ على الهدوء والاستقرار في المنطقة. وكما أكد، فإن استمرار الهدوء النسبي الذي ساد على طول الخط الأزرق منذ عام ٢٠٠٦ تطور إيجابي. لذلك فإن استمرار التزام جميع الأطراف بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لا يزال ضروريا للحفاظ على الاستقرار في المنطقة. ونفهم أيضا أن إسرائيل لها الحق في الدفاع المشروع عن النفس.

والرسالة التي يجدر تكراره هي إن حكومة غينيا الاستوائية تريد من أعضاء المجلس الذين يتمتعون بالقدرة على التأثير على الطرفين تعزيز مشاركتهم في إحراز تقدم حاسم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. ويجب أن ينفذ ذلك عن طريق إعطاء الأولوية لا لمصالحها في المنطقة بل في نهاية المطاف لرفاه السكان الذين يعيشون في ظل الحرب أو الخطر المحدق.

وختاما، تلك هي رغبتنا لا لأننا من أعضاء مجلس الأمن فحسب، بل لاقتناعنا الراسخ بأنه من خلال المفاوضات السياسية يمكن للطرفين حل جميع المشاكل بصورة مرضية، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالمفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية والإسرائيلية – السورية والإسرائيلية – اللبنانية على نحو يكفل إحلال السلام الشامل والعادل والدائم قريبا في منطقة الشرق الأوسط.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام جون – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات فيما يخص الأنفاق على طول الخط الأزرق. وقد أحطنا علما أيضا بالملاحظات التي تلقيناها الأسبوع الماضي. إننا ندرك خطورة المسألة التي تترتب عنها تداعيات هائلة على الأمن والاستقرار لا في لبنان وإسرائيل، فحسب بل في المنطقة الأوسع نطاقا.

كلنا نعلم الحالة الدقيقة في المنطقة، ولن يكون في مصلحة أحد تفاقمها. ولذلك من الضروري للغاية الحفاظ على الهدوء والاستقرار على طول الخط الأزرق. وقد أثلج صدرنا أن الطرفين على استعداد للعمل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولا ينويان تصعيد الحالة على طول الخط الأزرق.

ونحيط علما بالبيان الصادر عن رئيس بعثة القوة وقائد القوة على إثر اجتماعات مع الرئيس اللبناني ورئيس البرلمان. إن دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا يزال بالغ الحيوية، والبعثة تحتاج إلى الدعم في تنفيذ ولايتها تنفيذا فعالا. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تواصل القوة العمل بالتنسيق الوثيق مع الطرفين للتحقق من الحقائق والتصدي للتطورات التي حدثت فيما يخص الأنفاق تمشيا مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونأمل في أن يسترشد المجلس بنتائج التحقيقات في الوقت المناسب.

ختاما، إن تعزيز تواجد القوات المسلحة اللبنانية في جميع أنحاء الإقليم يظل هدفا هاما يتعين تنفيذه. وتتزايد أهمية ذلك في ضوء التطورات الأخيرة. ونؤيد الجهود التي تبذلها حكومة لبنان لبسط سلطتها في جميع أنحاء أراضيها.

السيد لفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشارك الزملاء الآخرين في تقديم الشكر لوكيل الأمين العام، جون - بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية المفصلة وفي الإعراب عن تقديرنا العميق للطريقة التي تعاملت بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقيادتها مع هذه المسألة البالغة الخطورة والصعبة.

نلاحظ مع بالغ القلق وجود الأنفاق على طول الخط الأزرق التي اكتشفتها قوات الدفاع الإسرائيلية في شمالي إسرائيل، كما أكدت القوة. وأود أن أكرر بعض ما أكدته الوفود الأخرى في هذه الجلسة إن الأنفاق تشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وحفر الأنفاق يمثل أيضا انتهاكا لسيادة إسرائيل وتهديدا محتملا لمواطنيها. كما يهدد استقرار لبنان.

ونثني على العمل السريع التي اضطلعت به القوة المؤقتة في النظر في الادعاءات المتعلقة بوجود الأنفاق. وأود أن أؤكد على الدور الخاص الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة في ظل الظروف الحالية، ونثني على حفظة السلام التابعين للبعثة لمشاركتهم في الحفاظ على الاستقرار في لبنان. كما ندرك الدور الحاسم الذي تقوم به القوات المسلحة اللبنانية في الاستجابة للتحديات الأمنية.

وبولندا تدين أي أعمال قد تزيد من تقويض الأمن وتهدد السلام في المنطقة. ونحث جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها القانونية بالاحترام الكامل لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وولاية القوة. ونحث الطرفين على إظهار ضبط النفس والحفاظ على الاتصال الوثيق والتعاون مع القوة المؤقتة بغية الحفاظ على الهدوء والاستقرار. وإذ ندرك الدور الإيجابي للغاية للآلية الثلاثية الأطراف، ينبغي للطرفين التشاور بشأن أي إجراءات من خلال هذا المنبر للحيلولة دون تصعيد النزاع. وفي ذلك السياق، ندعو الطرفين إلى تجنب أي إجراءات أحادية الجانب.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد تأييدنا القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي وجهوده للنأي بنفسه عن تداعيات النزاع السوري.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية اليوم. إننا نجدد دعمنا للعمل الموكل إليه.

ونعرب عن ثقتنا الكاملة في إجراءات المتابعة التي بدأتها الحكومة اللبنانية، بناء على طلب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، في إطار التقييم المستقل للقوة المؤقتة، التي أكدت حتى الآن وجود أربع أنفاق بالقرب من الخط الأزرق في شمال إسرائيل، وفقا لما ورد في بيانها الصحفي المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بأن القوة المؤقتة والجيش اللبناني يجريان تحقيقا دقيقا في حفر تلك الأنفاق عبر الحدود بين إسرائيل ولبنان. يجب أن يلتزم التحقيق التزاما صارما بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة ٨ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

تكرر بوليفيا إدانتها القوية لأي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى انتهاك السيادة الإقليمية للبنان أو دولة إسرائيل. وخلال السنتين التي شغلنا هذا المقعد كعضو منتخب في المجلس، كنا نصر على وجوب أن يستند كلا الطرفين في كل ما يتخذانه من إجراءات على أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مع الاحترام التام للخط الأزرق. وهذا هو السبب في أننا نرفض انتهاكات إسرائيل المستمرة للأجواء والأراضي اللبنانية. ويجب أن ينتهي على الفور وجود إسرائيل في شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة الواقعة شمال الخط الأزرق. كما نحث الحكومة الإسرائيلية على الامتناع عن الإجراءات التي قامت بها منذ كانون الأول/ديسمبر - الحشد المفرط لقواتها الدفاعية واستخدام التصريحات المؤججة للمشاعر، وكلاهما انتهاكان صارخان للقرار ١٧٠١ (٢٠١٦) والسيادة اللبنانية.

وتبقى الحالة في الميدان هادئة نسبيا؛ ولم تقع أي صدامات أو مناوشات بين القوات العسكرية على أي من الجانبين. بل على العكس من ذلك، فإن التحقيقات جارية، ويجري بذل الجهود للحفاظ على قنوات اتصال واضحة وموثوقة مع الطرفين، وذلك لتجنب حالات سوء الفهم التي قد تتحول إلى حالات مؤسفة. ونسلط الضوء على أن كلا الطرفين قد أشارا إلى أنهما لا يعتزمان تصعيد التوتر على طول الخط الأزرق، ولذلك سيواصلان العمل مع القوة المؤقتة من أجل تحقيق هذه الغاية.

ونعرب أيضا عن تأييدنا الكامل لعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الذي سيستمر خلال ٢٠١٩، لدعم جميع الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوترات من خلال الحوار والسعي إلى جميع الفرص المتاحة لبناء الثقة. ويجب على جميع الأطراف أن تعي إمكانية أن يصبح حادث صغير نسبيا بسرعة أكثر خطورة مع عواقب غير مقصودة.

ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا للطرفين تشجيع إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، خالية من أي عناصر مسلحة أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص حكومة لبنان واليونيفيل، وذلك بهدف الحيلولة دون استئناف الأعمال العدائية.

ويساور وفدي قلق بالغ أنه على الرغم من مشاركة إسرائيل في اجتماع الآلية الثلاثية الأطراف للمسؤولين الرفيعي المستوى في الناقورة – جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة اللبنانية ورئيس البعثة وقائد قوة اليونيفيل – حيث أعرب الأطراف عن استعدادها للوفاء بالأحكام المنصوص عليها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإنها لا تزال تنتهك القرار المذكور. ومع ذلك، فإننا نأمل أن جلسة اليوم ستساعد على ضمان الهدوء في الأسابيع المقبلة.

وأخيرا، فإن بوليفيا ترفض استمرار انتهاكات إسرائيل للمجال الجوي اللبناني، مما يشكل انتهاكا صارخا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ونحن مقتنعون بأن القيام بهذه الأعمال غير القانونية لا يعمل سوى على زعزعة الاستقرار في المنطقة. ونحث حكومة إسرائيل على إنها احتلالها فورا للجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المتاخمة له شمال الخط الأزرق، إذ إنه ينتهك القرار، والأهم من ذلك، السيادة اللبنانية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوت ديفوار.

ويهنئ وفد بلدي السيد ألكسندر زويف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن الحالة على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية.

لا يزال يساور كوت ديفوار القلق البالغ إزاء اكتشاف الأنفاق مؤخرا على طول الخط الأزرق، الخط الفاصل بين إسرائيل ولبنان. ومن شأن اكتشاف أربع أنفاق حفرها حزب الله أن يزيد من حدة التوتر بين البلدين ويعيق التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

إن الهدوء النسبي في هذا المجال يبعث الآمال في تحسن العلاقات بين إسرائيل ولبنان.

يدين بلدي هذه الأعمال التي يقوم بها حزب الله قد يعرض للخطر حياة ورفاه الملايين من اللبنانيين الذين يتطلعون إلى العيش في سلام، في أعقاب الصدمة الناجمة عن الحرب الأهلية الطويلة في لبنان و ”حرب الـ ٣٣ يوما“ بين إسرائيل ولبنان في ٢٠٠٦.

ولذلك، يرحب وفد بلدي بالتحقيق الذي أجرته قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) في حفر هذه الأنفاق، ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس، في انتظار نتائج التحقيق. وفي هذا السياق، تشجع كوت ديفوار السلطات اللبنانية على تقديم كل ما يلزم من مساعدة إلى القوة المؤقتة، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الممتلكات الخاصة حيث توجد هذه الأنفاق.

وفي الختام، يحث بلدي الأطراف المعنية إلى إيلاء الأولوية للحوار في تسوية هذا الحادث، وسيكون لنزاع جديد بين إسرائيل وحزب الله عواقب وخيمة في المنطقة التي للأسف تشهد العديد من الأزمات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد لاكروا على إحاطته الإعلامية وعلى دعمه – ودعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) – للسلام في لبنان.

هذا الشهر الكريم يفترض أن يجلب السلام للجميع على كوكب الأرض. وللأسف، يبدو أن بلدي لبنان مقدر له ضحية التهديدات المستمرة والنزاع والألم.

وعلى الرغم من أن اللبنانيين مشغولون بالتحضير للاحتفال بليلة عيد الميلاد، للاحتفال بمولد الأمل والتجديد، فإنهم اليوم خائفون وقلقون إزاء المستقبل. عندما يرون هذه الهيئة الموقرة، تجتمع لمناقشة لبنان، على النحو الذي يدعو إليه اليوم، فإن ذلك يجلب ذكريات العدوان والغزو الإسرائيلي واستمرار احتلاله للأراضي اللبنانية. وأتساءل عما إذا كان كل ذلك تمهيدا للعدوان آخر.

وينبغي ألا يلومهم أحد. لقد شهد لبنان أربع اجتياحات إسرائيلية مدمرة في الـ ٤٠ عاما الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى قتل الآلاف من المدنيين والإصابة بجروح بليغة، وتدمير البنية التحتية للبلد، سنوات العناء للشعب. وما زلنا نعيش عواقبها.

إننا نشهد اليوم حالة مضطربة أخرى بشأن الأنفاق، وأخذ لبنان هذه المسألة على محمل الجد، وقال بصوت عال وبوضوح، وعلى أعلى مستوى، أنه غير مهتم بنزاع جديد.

وفي الواقع، كرر الرئيس ميشال عون، بعد تداول الأخبار، التأكيد بشكل لا لبس فيه على التزام لبنان بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) كَلِمَةً كَلِمَة وبرمته. وهذا الالتزام ليس خطابة، وهذه ليست مجرد كلمات، لأن هذا الالتزام يصب في مصلحة بلدي وشعبي. ولهذا السبب أيضا، أعرب الرئيس عون عن اهتمام لبنان بالحفاظ على الأمن والاستقرار في جنوب لبنان، فضلا عن استعداده للعمل مع المجتمع الدولي لمعالجة المسائل التي أثارها مجلس الأمن في جلسته الأخيرة بشأن لبنان (انظر S/PV.8338). وأوضح أن لبنان ليس لديه نوايا عدوانية.

وأكد ذلك الالتزام نفسه رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري عندما قال لقائد قوة اليونيفيل اللواء ديل كول خلال اجتماعهما، إن لبنان لا تزال ملتزمة بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) واحترام الخط الأزرق.

وقال رئيس الوزراء المكلف أن الجيش اللبناني، بوصفه السلطة الوحيدة المسؤولة عن الدفاع عن سيادة ووحدة أراضي لبنان، يتعاون مع القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسيقوم بدوريات لمعالجة أي أوجه قصور في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من الجانب اللبناني.

وعقب البيان الذي أدلى به، نشر الجيش اللبناني بكثافة في منطقة العمليات لأجل ضمان التقيد الصارم بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويواصل الجيش دورياته هناك في الوقت الحالي. ورفضت وزارة الخارجية من جانبها في بيان اليوم أيضا أي انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولكن أشار الرئيس ورئيس الوزراء المكلف أيضا إلى مسؤولية إسرائيل عن إثارة النزاع بانتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية. وتكمن المسألة الحقيقية الآن في الانتهاكات المستمرة لسيادتنا عن طريق البر والجو والبحر، في انتهاك تام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وفي تعارض تام أيضا مع الأحكام الرئيسية من الفقرة ٤ المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي حين أن الدولة اللبنانية لم ترتكب أي انتهاكات، فإن الانتهاكات في الجانب الإسرائيلي ترتكب من قبل الحكومة الإسرائيلية نفسها وتصل إلى ٨٠٠ ١ انتهاك سنويا، ووصلت خلال الأشهر الأربعة الأخيرة إلى ١٥٠ انتهاكا شهريا في المتوسط. وفيما يلي عينة من الانتهاكات التي قدمناها إلى الأمم المتحدة كل يوم وكل أسبوع -. وإني على يقين من أنها محفوظة في مكاتب الأمم المتحدة بالفعل. وقد سُجلت تلك الانتهاكات خلال شهر كانون الأول/ديسمبر وحده، واليوم فنحن ما زلنا في التاسع عشر منه. وعلاوة على ذلك، انتهكت إسرائيل المجال الجوي اللبناني خلال الأشهر الأربعة الأخيرة وحدها بمعدل ٨٤ انتهاكات يوميا. وكل هذه الانتهاكات موثقة لدى القوة المؤقتة.

هذا بالإضافة إلى انتهاكها لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية اللبنانية وإرسال رسائل تهديد للمواطنين اللبنانيين وإثارة مشاعر الخوف والذعر بين السكان. وقد بعثنا تقارير عن تلك الانتهاكات إلى مجلس الأمن والأمين العام في رسالة رسمية في ٦ كانون الأول/ديسمبر. ولتتصوروا أنه كان ممكنا أن يكون أعضاء المجلس هنا على مدار الساعة والأسبوع كل يوم إذا كنا ندعو إلى عقد جلسة لمجلس الأمن في كل مرة تنتهك فيها إسرائيل سيادة لبنان منذ عام ٢٠٠٦.

وأعطى المسؤولون اللبنانيون مشكلة الأنفاق أقصى درجات الاهتمام خوفا من أن تستخدمها إسرائيل ذريعة لتهديد استقرار لبنان. وأبلغ رئيس الوزراء المكلف قائد القوة المؤقتة أنه يجبل على الأمم المتحدة تحمل مسؤولياتها في مواجهة انتهاكات إسرائيل اليومية. وقال إن تصاعد الخطاب الاستفزازي تجاه لبنان، الذي شهد على بعضه الحاضرون هنا اليوم خارج المجلس، لا يساعد في تحقيق الهدوء النسبي الذي ساد على مدى ما يزيد على ١٢ عاما في الجنوب.

ودعا رئيس الوزراء الحريري المجتمع الدولي وجميع الأعضاء إلى وقف هذا التصعيد بما يساعد على الحفاظ على الخط الأزرق والتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونكرر النداء الذي وجهه هنا مرة أخرى في المجلس، ونأمل أن يساعد على تهدئة الوضع بما يحقق السلام والهدوء على حدودنا.

وبالنظر إلى جميع تلك الانتهاكات وعدم احترام الشرعية الدولية، يطرح اللبنانيون سؤالا مشروعا على المجتمع الدولي: هل هناك أرستقراط يسمح لهم بارتكاب الانتهاكات؟ وهم يشعرون بالقلق إزاء الكيل بمكيالين: حيث توضع التقارير اللبنانية عن الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية في المحفوظات، في حين تعقد جلسات مجلس الأمن للنظر في شكاوى إسرائيل، ولا تعاقب إسرائيل على انتهاكاتها وأفعالها.

> ”إن لدينا كامل الحق في اتخاذ التدابير الوقائية دفاعا عن النفس، فضلا عن إجراء الدراسات الاستقصائية وجمع المعلومات الاستخباراتية“.

تلك هي كلمات رئيس وزراء إسرائيل قبل بضعة أيام أثناء حديثه عن الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني. وما يعتبره رئيس الوزراء دفاعا عن النفس تنظر إليه بيروت بوصفه تهديدا. ويشعر السكان بوطأة الانتهاكات الإسرائيلية عندما تحلق الطائرات الإسرائيلية في ارتفاع منخفض أو تكسر جدار الصوت فوق المناطق المأهولة بالسكان. ونحن نعلم جميعا وجيدا كيف يستخدم ما يسمى بحق إسرائيل في الدفاع الوقائي عن النفس، مع العلم بأن لا أساس لها في القانوني الدولي، لتبرير الأعمال العدوانية وعمليات الغزو غير المشروع.

ولا ينبغي أن نواصل تكرار الحالة نفسها مرارا وتكرارا. وهناك طريقة سهلة للحفاظ على الهدء في الحدود، وهو التزام كلا الجانبين وليس لبنان وحده بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعن طريق الانتقال من وقف الأعمال العدائية إلى وقف دائم لإطلاق النار. وبالانسحاب الإسرائيلي من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة ومياهها الإقليمية.

وهناك أيضا آلية الأمم المتحدة في جنوب لبنان التي أشار إليها الأعضاء، وهي اللجنة الثلاثية التي يمكنها التصدي لجميع المسائل الناشئة عن الوضع في جنوب لبنان. ويمكن تمكين تلك اللجنة من التصدي لجميع الانتهاكات، وخاصة المسائل العالقة ذات الصلة بالنزاع الحدودي بين لبنان وإسرائيل، بما في ذلك الحدود البحرية. ولا يمكن حل هذه المسائل بعيدا عن الاعتبارات السياسية المحلية.

وتحفل الصحافة الإسرائيلية بالمسائل المتعلقة بتوقيت هذه الحملة الإسرائيلية والغرض منها. وعلى الرغم من أن لبنان ليس معنيا بسياسات إسرائيل الداخلية، فهو يرفض في الوقت نفسه أن يستخدم مخلبا في سياسات القوة الإسرائيلية. وإن للبنان مصلحة في الحفاظ على الهدوء في إقليمه والعيش في سلام وأمن. فهل هذا كثير علينا أن نطلبه؟

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تصوروا صباح يوم خريفي صحو في مطلة في شمال إسرائيل حيث يعمل المزارعون في حقولهم ويمشي الفتيان والفتيات إلى المدارس ويتمنى الجيران لبعضهم بعضا يوما طيبا وتسير حياة الجميع في مجراها اليومي الطبيعي. وبلدة مطلة تحيط بها الحدود اللبنان، إلا أنها كانت تنعم بالهدوء والسكينة حتى بدأ الإرهاب.

فقد ظهر فجأة قوة مؤلفة من ٢٥٠ من إرهابيي حزب الله التابعين لوحدة الرضوان الخاصة من نهاية نفق إرهابي عبر الحدود. ويمتد النفق من كفركلا في لبنان إلى المطلة مباشرة في إسرائيل. وقد بنى ذلك النفق لتمكين تلك المجموعة الكبيرة من إرهابيي حزب الله من التنقل بسرعة عبر الحدود تحت سطح الأرض. وتلك الأنفاق واسعة بما يكفي إرهابيي الرضوان من العبور في حركة ثنائية إلى داخل إسرائيل. وسوف تستخدم قوات الرضوان التابعة لحزب الله ذلك النفق لغزو إسرائيل وفرض سيطرتهم على المطلة. وسيقتل إرهابيوه المدنيين، بمن فيهم الأطفال والمسنون. ثم إغلاق الطريق ٩٠، وهو الطريق السريع الذي يربط المطلة ببقية منطقة الجليل، وفرض الحصار على المطلة.

ولكن تصوّر الآن أن ذلك السيناريو المأساوي قد تضاعف خمس مرات. وتخيّل إرهابيي وحدة الرضوان التابعين لحزب الله يستخدمون خمسة أنفاق مختلفة في خمس بلدات أخرى في إسرائيل – كريات شمونا، أفيفيم، أداميت، زرعيت، ومنارة – ويقتلون المدنيين الإسرائيليين الأبرياء ويختطفون الأشخاص ويستولون. على أجزاء من الجليل. ويدعو حزب الله تلك الخطة العملياتية الاستراتيجية ''غزو الجليل''. وهو هجوم بري، غير أن حزب الله لا يقف عند ذلك الحد. فهو يطلق آلافا من الصواريخ والقذائف على شمال إسرائيل. ويواصل إطلاق القذائف المضادة للدبابات التي يمكنها أن تصيب بسهولة حافلة مليئة بالأطفال. ويفرض سيطرته على الطرق الرئيسية والطرق السريعة في شمال إسرائيل. ويستخدم مليشيات شيعية مع قوات الرضوان لعبور الخط الأزرق إلى إسرائيل وتخطي الحواجز التي وضعتها إسرائيل في طريقهم لشن هجمات إرهابية ضد إسرائيل عن طريق البحر.

وإن ما وصفته ليس مجرد جزء من الخيال، ولكننا لن نسمح بحدوث ذلك أبدا. فمن خلال عملية واسعة النطاق، تمكنت الاستخبارات الإسرائيلية من رصد مشروع النفق الإرهابي الكبير لحزب الله، الذي يمتد من لبنان إلى الأراضي الخاضعة لسيادة دولة إسرائيل تحت الخط الأزرق.

وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، بدأت إسرائيل عملية درع الشمال. وهي عملية وقائية للحيلولة دون حدوث أمر خطير كهذا على الإطلاق. وهي عملية لوجستية وقائية على جانبنا من الخط الأزرق.

ويظل الهدف هو تدمير الأنفاق الإرهابية لحزب الله والقضاء عليها. وقد أفاد جيش الدفاع الإسرائيلي بوجود أربعة أنفاق إرهابية حتى الآن في أربعة مواقع جغرافية منفصلة تبدأ في

لبنان وتخترق إسرائيل. وأبلغت إسرائيل شركاءها بالعملية واسعة النطاق وقدمت لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان معلومات كاملة عن الأنفاق. وخلال ذلك التزم حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله الصمت.

وأكدت قوة الأمم المتحدة وجود تلك الأنفاق الإرهابية قبل يومين. وأعلنت قوة الأمم المتحدة بوضوح أن أنشطة حزب الله تشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ومصدر قلق بالغ. ونقلت إسرائيل جميع المعلومات إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. بل قدمنا الإحداثيات الدقيقة للأنفاق على الجانب اللبناني. فيما توقعنا من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان استخدام هذه المعلومات؟ ربما كنا نتوقع منها السيطرة على المنطقة وتدمير الأنفاق وتنفيذ ولايتها. ولكن ماذا فعلت القوة؟ نقلت جميع المعلومات إلى الجيش اللبناني. كان يمكن للجيش اللبناني العمل مع القوة المؤقتة للقضاء على تواجد حزب الله تماما في المنطقة أو ربما لتدمير الأنفاق والقيام بعمله في الحفاظ على أمن السكان. ولكن ماذا فعل الجيش اللبناني؟ أرسل المعلومات مباشرة إلى حزب الله الذي حاول حينها إغلاق الأنفاق وإخفاء الأدلة. هذه صورة أخذناها من داخل أحد الأنفاق الإرهابية التي تستخدم في شن هجمات حزب الله، من جانبنا. وكما يرى أعضاء المجلس فقد قام حزب الله بتشييد سياج ووضع الطوب داخل النفق في محاولة لإخفاءه. لم نتوقع أن يتلقى حزب الله المعلومات ويرسل الإرهابيين على الفور لسد النفق.

تتحمل قوة الأمم المتحدة مسؤولية رئيسية وفقا لولايتها وتتمثل في

”ضمان عدم استخدام منطقة عملياتها للقيام بأنشطة معادية من أي نوع“ (القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الفقرة ١٢)

كشفت إسرائيل للقوة أن العماد يحيى حسيني، وهو ضابط رفيع في الجيش اللبناني، يستخدم منصبه لتحقيق مصالح حزب الله. وهذا ليس أول مثال على التعاون بين الجماعة الإرهابية والجيش اللبناني. بل إن حسيني هو جزء من شبكة اتصال بين الجيش اللبناني وحزب الله. بل إن الجيش اللبناني قد منحه ترقية.

من المفترض أن تضمن القوات المسلحة اللبنانية، ما يسمى بجيش لبنان الرسمي، الهدوء وتحقيق الاستقرار في المنطقة. في جنوب لبنان هناك ١٠ ٠٠٠ جندي من القوات المسلحة اللبنانية. ولديهم، إلى جانب أكثر من ١١ ٠٠٠ من حفظة السلام التابعين للقوة، هدف واحد: هو منع حزب الله من نشر الإرهاب في المنطقة. لكن بطريقة أو بأخرى يسيطر حزب الله بأقل من ١٠ ٠٠٠ من الإرهابيين بالكامل على المنطقة. لقد اختار الجيش اللبناني التعامل مع حزب الله بطريقتين – بإعطاء حزب الله معلومات تساعد جهود الجماعة الإرهابية وبمنع القوة المؤقتة من الاضطلاع بولايتها في المنطقة. ويساورنا بالغ القلق، ولكننا لم نتفاجأ من سماع أن الجيش اللبناني لا يمنح القوة المؤقتة إمكانية الحصول بشكل كامل على الإحداثيات التي قدمتها إسرائيل أو وقف حزب الله من مواجهة قوة الأمم المتحدة في الميدان.

وأود أن أكون واضحا تماما. تشكل أنشطة حزب الله انتهاكا صارخا وغير مقبول للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والخط الأزرق. كما تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبغية نجاح قائد القوة المؤقتة الجديد اللواء ديل كول – ونريد له أن ينجح في دوره – لا يمكن للقوة ارتكاب نفس الأخطاء التي ارتكبت تحت قيادة القائد السابق. لقد أبلغت إسرائيل مرارا قوة الأمم المتحدة بالأنشطة الإرهابية لحزب الله، ولكنها لم ترد في التقارير عن الـ ٣٨ بشأن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأكرر ٣٨ تقريرا.

لقد كشفت انتهاكات حزب الله هنا في مجلس الأمن. في حزيران/يونيه ٢٠١٧ قمت بزيارة الحدود الشمالية مع

اللواء بيري، قائد القوة السابق، مع ضباط في جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي ذلك اليوم قال،

”المنطقة هادئة. الحالة جيدة. لا توجد حاجة إلى التغيير.“

واليوم لا يمكن لأحد أن ينكر الحقائق. في هذه الصورة يمكن لأعضاء المجلس رؤية النفق على طول الخط الأزرق مباشرة تقريبا تحت نقطة المراقبة التابعة للقوة. هناك نقطة مراقبة تابعة للقوة على بعد أمتار فقط من النفق. وحينما يمتد نفق لشن الهجمات الإرهابية من منزل خاص وتحت الخط الأزرق، فالمنطقة لا يسودها الهدوء. والحالة ليست جيدة. ولا بد من التغيير.

لم تتمكن القوة حتى من الدخول إلى بعض القطاعات من منطقة عملياتها. ويجب أن تمنح إمكانية الوصول بشكل كامل إلى منطقة العمليات بأكملها، بما في ذلك إلى المنازل الخاصة والمحميات الطبيعية التي يستغلها حزب الله في الإرهاب. نعلم أن هذه لعبة. فعلى سبيل المثال نفذ حزب الله عمليات تحت ستار صوري لمنظمة غير حكومية معروفة باسم ”جمعية أخضر بلا حدود“. لقد رأى الحاضرون هنا اليوم تلك العمليات بأم العين. تدعو إسرائيل قوة الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بولايتها كاملة بموجب القرار ٢٤٣٣ (٢٠١٧) والحفاظ على الأمن الإقليمي. العالم لديه توقعات من القوة المؤقتة عليها أن تلبيها. ويجب على مجلس الأمن أن يعلن حزب الله منظمة إرهابية، مثلما أعلن الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وحركة الطالبان. ويجب على المجتمع الدولي إدانة حزب الله بأشد العبارات ودعم التدابير التي تتخذها إسرائيل للدفاع عن النفس. ويتوقع من لبنان تدمير أنفاق الإرهاب ومنع حفر الأنفاق بغية الهجوم في المستقبل، التي تهدد إسرائيل. ستواصل إسرائيل عملية درع الشمال لوقف خطر حفر الأنفاق. ولدينا كامل الحق، شأننا شأن أي بلد آخر في العالم، في الدفاع عن أنفسنا وسيادتنا وشعبنا.

إن انتهاكات حزب الله الخطيرة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لا تنتهي عند مشروع أنفاق الإرهاب. وللأسف، فإن أنفاق الإرهاب لا تعكس سوى جزء صغير من الأنشطة غير القانونية لحزب الله في جنوب لبنان. يقوم حزب الله ببناء القدرات العسكرية والهياكل الأساسية بهدف نهائي يتمثل في استخدامها لشن هجوم على إسرائيل. فلننظر في إحدى القرى على سبيل المثال – كفر كلا وهي بلدة لبنانية يصل عدد سكانها إلى حوالي ١٥ ٠٠٠، وهي قريبة من حدودنا. تحولت المنازل إلى مستودعات للوقود وأصبحت المدارس مرافق لتخزين الأسلحة. أخبرت سفير لبنان بالنظر إلى ما سمحوا لحزب الله بالقيام به في جنوب لبنان. لماذا يضع شعبه في مرمى الخطر؟ حزب الله لا ينتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فحسب؛ بل يستغل المدنيين الأبرياء في جنوب لبنان باستخدامهم كدروع بشرية.

سأقدم إلى المجلس الدليل على ذلك.

إننا نكشف عن هذه المعلومات للمرة الأولى. هذه كفر كلا. ويمكن أن يرى المجلس في هذه الصورة الجوية التحوّل الكامل لهذه القرية إلى محطة إرهابية. جميع هذه النقاط هي مستودعات حصينة لتخزين الأسلحة. ويمكننا هنا أن نرى أين تبدأ الأنفاق في القرية. وهذه ممتلكات خاصة. بنى حزب الله محطة إرهابية تمتد من كفر كلا إلى داخل إسرائيل، والتي تخزّن السلاح وتقيم مراكز القيادة والسيطرة. وهذه حقيقة واقعة. تصوروا ما سيحدث للقرية في حال اضطررنا للدفاع عن أنفسنا.

كما وضع حزب الله الأساس لشن الهجمات ضد إسرائيل، باستخدام المنازل كمراكز للقيادة والسيطرة، محوّلاً البنى التحتية المدنية والعائدة للقطاع الخاص إلى مستودعات للأسلحة ومُنشئاً قدرات تشغيلية مُحكمة داخل القرى والأحراج. إن هذه الانتهاكات لا تمثّل إلا خلفية الأنشطة غير المشروعة لحزب الله في جنوب لبنان. وقد كدّس حزب الله آلاف الصواريخ والقذائف ضمن تلك المناطق. تلك هي الحقيقةفي الميدان.

فماذا يتوقع المجتمع الدولي بصدق من إسرائيل أن تفعل في مواجهة هذا الخطر الجسيم؟

لقد دعت السفيرة اللبنانية إلى إدانة إسرائيل. ونحن نقدّر اهتمامها بالشعب اللبناني، ولا سيما في كفر كلا. وكما ذكرت في رسالتها الموجهة إلى مجلس الأمن في ٦ كانون الأول/ديسمبر، فهي تمثل حكومة تتيح لإيران ووكلائها تحويل لبنان إلى منصة إطلاق بيد الإرهاب. إن الحكومة اللبنانية تعرض شعبها للخطر بعدم قيامها بأي شيء. كيف سمحوا لحزب الله ببناء مدينة من الأنفاق تحت الأرض تعرض مواطني لبنان لخطر مستمر؟ لا تتوقعوا من منظمة إرهابية أن تتصرّف على النحو المناسب. ولكن ما الذي قامت به الحكومة اللبنانية لمنع حزب الله من إشعال حرب إقليمية؟ إن حزب الله يختطف الدولة بأسرها في لبنان ويأخذها في هجوم على إسرائيل، وقد استسلمت له حكومة لبنان. لقد خذلت حكومة لبنان شعبها بإغماض عينيها فيما يعيش شعبها داخل قنبلة موقوتة من أنفاق الإرهاب والقذائف والصواريخ.

وقد كشف رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، عن أن حزب الله قد وضع ما لا يقل عن ثلاثة مواقع لتحويل الصواريخ الدقيقة الإصابة مباشرة بجانب مطار بيروت الدولي. إن حزب الله يبني قدراته الخاصة لإنتاج الصواريخ الدقيقة الإصابة. ويملك حزب الله الآن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ صاروخ وقذيفة في أنحاء لبنان. ويمكن للمرء أن يتساءل كيف يمكن لحزب الله، وهو منظمة إرهابية، أن يفلت بذلك الأمر. الإجابة بسيطة. أولاً، إن حزب الله يشلّ الآن دعائم دولة لبنان بقبضته المتزايدة باستمرار على السلطة ويقوض دعائمها أكثر من أي وقت مضى. ثانياً، هناك إيران. قال نصر الله بنفسه:

> ”نحن وعلى المكشوف وعلى رأس السطح نقول إن موازنة حزب الله ومعاشاته ومصاريفه وأكله وشربه وسلاحه وصواريخه تأتي من الجمهورية الإسلامية في إيران“.

إن إيران شريان الحياة لحزب الله أيديولوجياً ومالياً وعسكرياً بل وحتى ثقافياً. واستناداً إلى الأدلة والتقارير المتزايدة، فإن إيران لا تنقل الأسلحة التي تغيّر قواعد اللعبة عبر حدود لبنان مع سورية ولكن إيران أيضاً، في انتهاك صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن، تنقل الآن تلك الأسلحة على الطائرات التجارية التي تهبط في مطار بيروت الدولي. وبعد الحملة المشتركة للقتل في سورية، يحشد المقاتلون الإيرانيون والمليشيات الشيعية وإرهابيو حزب الله قواهم مرة أخرى – وتحديداً وحدة الرضوان – وهذه المرة ضد إسرائيل.

وأود أن أكون واضحاً تماماً قبل أن أختتم بياني: إذا ارتكب حزب الله خطأ مهاجمة إسرائيل ومعارضة أعمالنا أو انتهاك سيادتنا – ولا يخطئن أحد – فإن إسرائيل ستتصرف. وسنتصرّف على وجه السرعة. وسنتصرّف في البر والجو والبحر. وسنتصرّف بقوتنا وقدرتنا الكاملتين.

وإذا كانت هناك حرب يجب أن تخوضها إسرائيل لتدافع عن نفسها ضد إرهاب حزب الله فإن العالم سيقول، كما يقول دائماً، كيف كان يمكن تجنب ذلك؟ اليوم، كان من الممكن منع تلك الحرب من الوقوع في المستقبل مع تصرّف هذه الهيئة حسب مسؤولياتها: من خلال إدانة الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والعمل بصورة نهائية وحاسمة.

إن إسرائيل تحمي نفسها. وتكفل عملية درع الشمال سلامة شعبنا. لا تعتزم إسرائيل تصعيد الحالة، ولكننا لسنا ساذجين. وكما قال ذات مرة الكاتب المسرحي الشهير أنطون تشيخوف: إذا وضعت مسدساً في الفصل الأول، فلا بدّ من أن يطلق النار في الفصل الأخير. لم تُحفر أنفاق حزب الله الإرهابية وصواريخه دون غرض. لقد حُفرت كي يستخدمها حزب الله ضدنا. وإذا وصلت الغطرسة بحزب الله إلى مهاجمة إسرائيل، فسندفنه في أنقاض لبنان. ولن ندع الإرهاب يفوز.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.